أزمـــــات لهـــا حلـــــول

مقال من إعـداد

أ.م. د / أشرف عبـد الفتـاح

أستاذ مساعد النسيج

كلية التربية النوعية جامعة المنصورة

مجلة بحوث التربية النوعية – جامعة المنصورة

العدد التاسع عشر – يناير ٢٠١١

أزمـــــات لهـــا حلـــــول

إعـــداد

أ.م. د /أشرف عبـد الفتـاح*

تمر كثير من قطاعات الصناعة بأزمات مختلفة ومنها قطاع المنسوجات بصفة عامة وفي رأيي ترجع كثير من هذه الأزمات إلى أسباب متنوعة منها ماهو إداري ومنها ماهو فني ومنها ماهو خاص بسياسة الدولة سواء بقصد أو بدون قصد .

فأما الأزمات التى ترجع إلى الإدارة هي :

١. **عدم اختيار** الإدارة المناسبة في المكان المناسب بحيث يكونوا مؤهلين علمياً وإدارياً بالإضافة لامتلاكهم الخبرة الكافية **و** إنشغال الإدارة بإرضاء أصحاب رؤوس الأموال علي حساب حقوق العمال.

٢. **انشغال الإدارة العليا المتمثلة في أصحاب رؤوس الأموال بمشاريع أخري علي حساب صناعة المنسوجات مما يؤدي إلى تراجع معدل الإنتاج وتركها لأنصاف المدربين .**

٣. **اقتراض** بعض رجال الأعمال من البنوك بضمان مصانعهم وصرف هذه المبالغ علي مشاريع أخري خاسرة مما تؤدي إلي **تعثرهم** في تسديد أقساط الديون وهروبهم خارج البلاد .

٤. **إقتراض** بعض رجال الأعمال الأموال من البنوك بضمانات وأصول وهمية قد يشترك معه في هذه الضمانات الوهمية البنك نفسه ثم الهروب وتقسيم الأموال المنهوبة كل سب نصيبه .

أما الأزمات الناتجة من الناحية الفنية متمثل في :

١. **إهمال الإدارة الوسطي المتمثلة في الإدارة الفنية يؤدي إلي زيادة الأزمات فعدم متابعة تدريبهم وتنمية قدراتهم المهنية والأخلاقية يؤدي إلي إضعافهم معنوياً** مما يؤثر ذلك سلباً علي الإنتاج .

٢. **عدم وجود صف ثاني من العمالة** الماهرة **نظرًا لهروبها** إلي قطاعات أخري غنية تغريهم بالأموال والمكاسب السريعة والمجهود الأقل وبالتالي يقل الانتماء للصناعة .

٣. **عدم مواكبة التكنولوجيا الحديثة في مجال المنسوجات وعدم القيام بعمليات الإحلال** والتجديد يؤدي إلي ذلك قلة الإنتاج وزيادة العيوب الفنية فيه .

* أستاذ مساعد النسيج كلية التربية النوعية جامعة المنصورة .

أما ماهو خاص بسياسة الدولة فيتمثل في :

١.تسارع البنوك في إقراض أصحاب رؤوس الأموال بدون ضمانات حقيقة أو التأكد صحتها .

٢.وجود ما يسمي بنظام السماح المؤقت في مجال صناعة المنسوجات الذي يعتبر في رأيي من أهم عوامل الهدم في هذا القطاع .

٣.السماح بإغراق السوق المصري من المنسوجات المماثلة المنتجة في مصر دون النظر للجودة وفرق التكلفة .

٤.بيع الشركات المتعثرة يعتبر من أهم القرارات التي يتجنبها الصواب لأنه من المهم معالجة المريض وليس التخلص منه أو دفنه .

٥.عدم وجود إدارة للتسويق ودراسة احتياجات السوق المحلي والخارجي واختيار أنسب التصميمات والألوان والموضات التي تناسب أذواق ورغبات المستهلكين .

وهنالك عدة اقتراحات لحل هذه الأزمات وتتمثل في الأتي :

أولاً : وضع الشركات المتعثرة تحت رعاية الحارس القضائي ويديرها إدارة منتخبة من قبل العمال.

ثانياً: ربط الجامعات والكليات المتخصصة في حل هذه الأزمة وذلك بتشكيل لجنة من السادة الأساتذة ممن تتوفر لديهم الرغبة في المشاركة الفعالة لحل هذه الأزمات .

ثالثاً : استيراد الخبرة وليس الخبراء بحيث يتم إيفاد بعثات من العمال والمهندسين لتلقي الخبرة بالخارج إدارياً وفنياً والعودة لأرض الوطن وتطبيق ما تعلموه بالخارج حتى يتم النهوض بمستوي هذه المصانع لتصبح ذات مستوي عالمي .

وكل هذه الحلول أقدمها إلي المختصين والمسؤلين ، ومن جانبي علي استعداد أن أتحمل مسئولية إدارة أحدي هذه المصانع بصفتي أكاديمياً وفنياً وما أمتلكه من خبرة كافية لحل مثل هذه المشكلات .